

قولان والتحقق معتزان وقد ذكرنا توجيهها في حاشية القاموس في
 بحث الاعراب **قوله** لا بمعنى اللام قال الدونشري ينظر ما معناه هل
 هو ان الملك مثلا عامل الحرف فلينا هل **قوله** ولا بحرف مفرد قال
 الدونشري يرد هذا المذهب بانه يلزم عليه فقد يرتعلق الجار
 المقدر اذ كل حرف جر غير زائد ولا شبهه لا بد له من متعلق
 ولا متعلق هنا فلا حرف جر مفرد فلينا هل **فصل قوله**
 وعلى معنى من من اضافة العدد الى المعد وداث والمقادير اي
 المقدرات عند ابن مالك وجماعة فاذا قلت ثلاثة اثواب فالثلاثة
 هي الاثواب وذلك اسمها وما يزددهم اصله دراهم وكانك قلت
 مائة من الدراهم والمائة اسمها الدراهم لا من حيث هي عدد بل من
 جهة المعدود والعرب تقيم العدد مقام المعدود ومن ذلك
 اضافة العدد الى عدد اخر عند الفارسي ومن تبعه نحو ثلاثة
 مائة لان مائة بمعنى ميين والثلاث من الميين ميثون وقيل اضافة
 العدد الى المعدود على معنى اللام لان المعدود ليس بعدد فلا يكون
 بعض المعدود فلا تكون الاضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه
قوله ان يكون الثاني ظرف الاول قاله اللقائي هذا الضابط يشتمل
 حصير المسجد وقد يدل انتهى ومراد ان الضابط لا يكون مانعا
 لانه سياتي التمثيل بحصير المسجد لما اضافة فيه على معنى
 الاختصاص ويجيب بان لا مانع من جواز الامرين باختلاف
 قصد المتكلم وادانته بيان معنى الظرفية او الاختصاص كما سبناه
 في الحواشي وباعتبار القصد لا يتناول احد الضابطين الاخر

فتدبر

فتدبر **قوله** نحو ملك الليل اي بنا على ان الاضافة حقيقية اما على
 القول بانها مجاز عقلي فانه كما يكون في النسب الاسنادية يكون
 في الاضافة والابقاعية فلا تكون الاضافة على معنى في بل جعل
 اللقب ما كرا مجاز الوضوح المكرومية **قوله** يا صاحبي السجن قال
 اللقائي اي لان المراد وصغرها بصحبتهم له في السجن ولو قيل ان
 الاضافة بمعنى لام الاختصاص كما في صاحب الدار لمستاجرها
 ما بعد فان قلت لام الاختصاص تقتضي ان ما قبلها مقصور على
 ما بعدها وهذه بالعكس قلت لا نسلم ذلك بل الاختصاص
 اع من ان يكون لقص الاول على الثاني او بالعكس او يقال ان القصر
 هنا اضافة في اي مقصور على صاحبة السجن دون صاحبة الاطلاق
 انتهى وقد عرفت مما اسلفنا انه لا مانع من جواز كون الاضافة
 على معنى حرفين باختلاف الاعتبارين ولو لا ذلك كانت الاضافة
 مطلقا بمعنى لام الاختصاص لان كلامنا من الظرف والبعض يقع فيه
 الاختصاص **قوله** وان يكون المضاف اليه صالحا انما ان قول
 المعر صالحا معطوف على بعض والضمير في به المضاف اليه وفي عنده
 للمضاف وقال اللقائي وهذا المعنى مع ظهور حربي على بعضهم فاعرب
 بما لا يصح **قوله** شرط القسم الاول زاد هذا ليصح قول المص الا ان
 فالاضافة بمعنى لام الملك لا تلازم كما قال الحفصي من انتفا كوزها
 بمعنى من نغير كوزها بمعنى اللام مع وجود التي بمعنى في لكن كان
 عليه ان يطفئ قوله او ان شرطان معا او لا او فتدبر **قوله**
 ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام

ق